



## الخطاب اللغوي القيمي في المنظومة التربوية المغربية "إشكالاته وأسئلته الكبرى"

## دراسات وأبحاث

ذ. عبد العزيز تكتي<sup>1</sup>

### ملخص

تطرح قضية الخطاب اللغوي القيمي في النظام التربوي المغربي العديد من الإشكالات والأسئلة الكبرى، بالنظر للأزمة البنيوية التي تشهدها المدرسة المغربية نتيجة سبب عدم ملائمة الخيارات المعتمدة في السياسة التعليمية، سواء تعلق الأمر بالفلسفة القيمية، أو بالهندسة المنهجية للبرامج والمناهج، أو بلغة التدريس وتدرّيس اللغات، أو بغير ذلك مما يرتبط بتدبير وتسيير وحكامه قطاع التربية والتكوين. ستروم هذا الورقة البحثية أن تجيب قدر الإمكان على الإشكالات والأسئلة التي تثيرها هذه القضية التي لها راهنتها وجدتها؛ من خلال جملة من التساؤلات من قبيل: ما خصوصيات السياسة اللغوية في منظومة التعليم بالمغرب؟ ما علاقة الخيارات اللغوية بالرغبة في التحرر أم بتكريس واقع التبعية؟ ما أسباب الخلل الذي يعرفه الخطاب اللغوي القيمي بالمنظومة التربوية؟ وهل تخضع المسألة اللغوية في النظام التربوي المغربي لتصوّر منهجي وهندسة بيداغوجية مضبوطة؟ هل برامج التأهيل والتكوين والإعداد الجيد للمدرسين، وللبرامج والكتب المدرسية يتم وفق منهاج تعليمي مقرر ومفصل ودفتر تحملات والتزامات مضبوطة؟ كيف عالج القانون الإطار 51/17 المسألة اللغوية القيمية تصورا وتنزيلا؟ وهل قدم جديد وتجديدا بخصوصها؟

هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى نقاش علمي تربوي جاد، وإرادة سياسية حقيقية، وإجابات واضحة بغية بناء تمثيلات المواطن الصالح عن ذاته وهويته وعن العالم، وسعيا لتحقيق السيادة اللغوية القيمية، التي لا تنفك عن السيادة الوطنية العامة.

<sup>1</sup> باحث في القيم وقضايا التربية كلية علوم التربية - الرباط.

## 1. تقديم

تثير قضية الخطاب اللغوي القيمي في النظام التربوي المغربي العديد من الإشكالات والأسئلة الكبرى، بالنظر للأزمة البنيوية التي تشهدها المدرسة المغربية، وبسبب عدم ملائمة الخيارات المنتهجة في هذا المضمار، سواء تعلق الأمر بالفلسفة القيمية، أو بالهندسة المنهجية للبرامج والمناهج، أو بلغة التدريس وتدريس اللغات، وهي إشكالات مترابطة بنيويا، ولا يمكن فصل بعضها عن بعض، لأنها تمثل أساس بناء شخصية متعلم القرن الواحد والعشرين، وتنمية قدراته النفسية والعقلية، والحفاظ على هويته وحضارته وثقافته، لأن أي "تعليم لغوي متعدد (مقترن بتعدد لهجي)، ينبغي أن يقوم أولا على تمكين الطفل المغربي من اكتساب اللغة الوطنية الرسمية. عبر إغماس مبكر، تلافي الانعكاسات السلبية للازدواجية على النمو اللغوي والمعرفي، والشروع في تعليم اللغة أو اللغات الأجنبية في سن لاحقة متأخرة (ابتداء من الثانية عشرة، أو التاسعة في أحسن الظروف)، بعد أن يكون الطفل<sup>2</sup> قد ضلع في لغة هويته وفكره وثقافته ومجتمعه بصفة كافية، لا تعيق نموه، ولا تتسبب في اضطراب قدراته". (الفاصي الفهري، 2003)

وبما أن المدرسة من أبرز المؤسسات المعنية ببناء شخصية متوازنة للمتعلمين، فإنها مدعوة للانخراط الحقيقي والفعلي في ترسيخ السلوك المدني والقيم الأخلاقية في وجدانهم وسلوكياتهم، من خلال استحضار وظائفها المتمثلة في التربية والتعلم والتكوين والتأهيل والإدماج. الشيء الذي سيؤهلها ويحفزها على أن تنخرط "في حيوية نهضة البلاد الشاملة، القائمة على التوفيق الإيجابي بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة، وجعل المجتمع المغربي يتفاعل مع مقومات هويته في انسجام وتكامل، وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته".

## (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يناير 2000)

فبعد الأسرة التي تمثل الوسط الاجتماعي الأول، تأتي المدرسة باعتبارها الفضاء الثاني لترسيخ القيم المتمركزة على حفظ العقيدة واللغة والمشارك الإنساني، والتكامل المعرفي لدى الناشئة، مع استحضار واع للتعدد اللغوي وروافد الهوية الحضارية وثراء الثقافة، وإذكاء الشعور بالانتماء للأمة، وتكريس الانفتاح الإيجابي على القيم الإنسانية والكونية، ومواكبة الفجوة الرقمية والتفاعل معها بشكل إيجابي، وإذا لم تنجح المدرسة - بإصلاحاتها المتكررة وبمناهجها وبرامجها..- في بلوغ تلك الغايات، فإن

<sup>2</sup> نجد الطفل في بعض الدول التي تحترم نفسها وقيمتها وهويتها وحضارتها، لا يلحق في السنوات الأولى من التربية والتعليم سوى ماله ارتباط بعقيدته ولغته الأم، وغير ذلك يكون بشكل متدرج ومنفتح بل يدخل في إطار المواد الاختيارية. ويتم إعطاء أهمية للمواد المرتبطة بهوته سواء من حيث الغلاف الزمني أو من حيث الجانب المعرفي المضموني. بالإضافة أن كسب التقدم المعرفي والرقمي في هذه الأمم باعترافهم هو اعتمادهم الكلي على اللغة الأم في جميع مراحل التمدريس. كوريا وفلندا نموذجا.

المجتمع سيفقد خط الدفاع الثاني ضد كل أشكال الغزو الفكري والتطرف والعنف والكراهية والميوعة .. والاغتراب.

لذا ستروم هذا الورقة البحثية أن تجيب قدر الإمكان على الإشكالات والأسئلة التي تثيرها هذه القضية التي لها راهنتها وجدتها؛ هي "المسألة اللغوية القيمية في منظومة التربية والتعليم"، فما خصوصيات السياسة اللغوية في منظومة التعليم بالمغرب؟ ماذا عن تدريس اللغات الأجنبية؟ ما علاقة الخيارات اللغوية بالرغبة في التحرر أم بتكريس واقع التبعية؟ ما أسباب الخلل الذي يعرفه الخطاب اللغوي القيمي بالمنظومة التربوية؟ وهل تخضع المسألة اللغوية في النظام التربوي المغربي لتصور منهجي وهندسة بيداغوجية مضبوطة؟ هل برامج التأهيل والتكوين والإعداد الجيد للمدرسين، وللبرامج والكتب المدرسية يتم وفق منهاج تعليمي مقرر ومفصل ودفتر تحملات والتزامات مضبوطة؟ كيف عالج القانون الإطار 51/17 المسألة اللغوية القيمية تصورا وتنزيلا؟ وهل قدم جديد وتجديدا بخصوصها؟ هذه الأسئلة وغيرها تحتاج لنقاش علمي تربوي جاد، وإرادة سياسية حقيقية، وإجابات واضحة بغية بناء تمثلات المواطن الصالح عن ذاته وهويته وعن العالم، وسعيا لتحقيق السيادة اللغوية القيمية، التي لا تنفك عن السيادة الوطنية العامة.

## 2. الخطاب اللغوي القيمي في النظام التربوي المغربي وسؤال الهوية.

يستحيل في ظل التحولات والتحديات المعاصرة أن نفصل الخطاب اللغوي عن الهوية والقيم في النظام التربوي المغربي، لأن اللغة ليست مجرد أداة للتخاطب فحسب؛ بل هي أداة لا تنفصل عن الفكر أيضا، وإن أي خلل يصيب أمة في لغتها، فهو يصيبها في عصب تفكيرها، وهويتها كذلك، "فاللغة ليست أداة اتصال، وبنية لها تراكيبها واشتقاقاتها، وأصواتها ومعانيها فقط، بل هي بالإضافة إلى ذلك مخزون المجتمع من القيم، والثقافة والتاريخ والحضارة، ويعد الكلام العنصر الأساس في العنف اللساني، الذي ينعكس في "تهميش" أو "إضعاف" البنية القيمية في اللغة" (عزي، ص 225 وآخرون 2007)، فيحدث الإخلال اللغوي، خاصة في حالة استخدام اللهجات أو العامية "الدارجة/ الدواج"، في مختلف مجالات الحركة الاجتماعية والعلمية والثقافية..، والتي في الغالب تتحرر من البنية القيمية ولا تنضبط لقواعد النحو، فينعكس هذا الوضع بالسلب على اللغة وبنياتها، "إذ يترتب على ذلك أن تتراجع اللغة بوصفها غارس، ومحرك للقيمة وحاملة لها، لتصبح اللغة مجرد وسيلة كلام، فينكمش المتكلم مع شح ما يتفوه به، ويصاب المتلقي بخيبة أمل من ضحالة ما يتعرض له، إن كان في الاتصال الذاتي أو وسائل الإعلام. فاللغة تتميز بقيمتها، الممثلة لثقافة أو حضارة متميزة، ومتى تراجعت أو تلاشت القيمة لا تعود اللغة أداة ثقافة أو حضارة، بل تصبح مجرد أصوات تستخدم لتحقيق بعض المنافع ليس إلا. والثابت الآن أن اللغة العربية وبفضل ثبات مرجعيتها القيمية، مازالت قادرة على الانبعاث من جديد، طالما أن هناك محاولات تبذل لإعادة الربط بين اللغة

والقيمة، على نحو ما نادت به الحركات الإصلاحية. فكلما ارتقت اللغة قيميا، ارتقى المجتمع ثقافيا وحضاريا، والعكس صحيح، إذ يصعب تصور مجتمع راق بلغة تكون دون مستواه ومرتبته؛ وخلاصة الأمر أن اللغة القيمية هي المحرك لرقى المجتمع، وازدهاره معنويا وماديا" (عزي، 2007)

لذلك فأى لغة، تتطور وتزدهر وترقى بحياة فكر أصحابها الذين يتكلمون بها، وتزدهر وتنمو بازدهار العلوم والمعارف، والفنون والآداب والثقافات والصناعات، لأن اللغة هي وعاء للفكر، وتعبير عن المواقف والاتجاهات، فإذا سادت اللغة سادت القيم، وساد أهلها؛ وسادت حضارتهم وهويتهم، ومن ثم يمكن القول بأن اللغة جزء لا يتجزأ من الهوية، والحفاظ على اللغة، هو حفاظ على هذه الهوية، بلا تعصب أو انغلاق، لكن في المقابل يجب أن تحظى اللغة الوطنية الرسمية بالاهتمام الأول، وأن يستمتع الطفل بحقه اللغوي؛ بالغمس المبكر، حتى يرتوي ويستقيم لسانه، بعد ذلك تمنح له فرصة للانفتاح اللغوي، بعدما يكون قد تحصلت له الحصانة اللغوية والامتلاك الرصين للغة الأم، كما هو الحال في العديد من الدول<sup>3</sup>، التي استطاعت بفضل التخطيط اللغوي والإرادة الحقيقية، من تحقيق التفوق والريادة في العديد من المجالات. بالمقابل ينبغي الاعتراف بأن كل لغة من اللغات الأجنبية الأخرى، لا تقل أهمية نحو تأسيس للمشارك الإنساني، ووسيلة فعالة في خلق التعارف والتواصل الكوني، وبناء الوعي الحضاري المعرفي، وكذا بوابة للدخول إلى عوالم جديدة، في ظل التحولات والتحديات المعاصرة، كما جاء على لسان أستاذة اللسانيات التطبيقية والخبرة في ديداكتيك اللغة العربية، ماجدولين، النهيي، التي ترى أنه "كلما تعلمنا لغة، انفتحت أمامنا كنوز من العلم والمعرفة والثقافة، وانبت لنا جسور من التواصل مع بنينا وأهلها. وأن واقع الانفتاح العالمي اليوم يتيح لنا أكثر أن نعدد من تجاربنا اللغوية، خاصة بالنظر إلى ارتفاع فرص التنقل واقعا وافتراضيا أيضا. وبقدر ما صارت المعارف والمعلومات والثقافات مجالات للتنافس في السوق العالمية، أصبحت اللغات أيضا خاضعة لقانون العرض والطلب. إضافة إلى أن اللغات تلعب دورا أساسيا في نشوء التواصل والتفاهم العالميين، وتساهم في احترام أفكار الآخر وثقافته" (ماجدولين، النهيي 2018).

وتواجه اللغة العربية باعتبارها لغة حاملة للقيم الإنسانية والكونية، تحديا آخر، يتمثل في العولمة، في جانبها السلبي، والمسح اللغوي؛ من خلال الانسلاخ عن اللغة العربية، وإحلال محلها لهجات محلية، بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى اعتماد تدريس العلوم والمعارف بخطاب الدارجة المغربية، والقصد من وراء كل هذه المحاولات؛ هو العمل من أجل إبعاد خطاب اللغة العربية عن مجالات الاقتصاد

<sup>3</sup> تعد سنغفورة وفلندا ورواندا... من بين الدول التي استطاعت أن تحقق تقدما متميزا في مدة زمنية قصيرة، على مستويات مختلفة، وفي مجالات عدة؛ بل وتقدم نموذجا يتأسى به الآخر، ويأتي مجال التربية والتعليم في المقدمة، فاحتلت بذلك مراتب متقدمة في التصنيف العالمي، من حيث مؤشرات التنمية، كل ذلك بفضل اعتمادها اللغة الوطنية الرسمية في التدريس في جميع مراحله، وإرادة حقيقية صادقة للإصلاح والتغيير... عبر تخطيط لغوي محكم، يستحضر الهوية، ويحفظ الخصوصية، مع الانفتاح على الكونية.

والإدارة، والبحث العلمي والتكنولوجي، وهذا فيه "إخلال بالبنية القيمية للغة إلى جانب البنيات الأخرى، التي تحدث عنها علماء اللسانيات، كقواعد النحو والاشتقاق، وضوابط مخارج الحروف والصوت. إلخ، وهذا ما أكد عليه عالم المستقبلية المهدي المنجرة رحمه الله؛ لما قال "إن العناصر التي تتدرب بها كل عملية من عمليات التعلم؛ تشتمل على اللغة وعلى الأدوات وعلى القيم وعلى العلاقات الإنسانية وعلى التمثيلات؛ ومن شأن التعلم للصيانة؛ من حيث نظرياته وممارساته؛ أن يمنح اللغة مكانة رفيعة على حساب العناصر والمجالات الأخرى" (المهدي المنجرة، قيمة القيم، 2008) فاللغة تحيا، وتؤثر إيجابا في المستمع إذا كانت "مشحونة" بالقيم، وتنحصر أو تصبح غير فاعلة أو محايدة، إذا خلت جزئيا من هذا المضمون الإيجابي، وتم إفراغها منه على النحو الذي يلاحظ حديثا في لغة المحادثة اليومية والإعلام، فاللغة رسالة ووسيلة في نقل القيمة وليست فقط أداة للاتصال تدرس لذاتها وفي حد ذاتها" (عزي، 2007)

أمام هذه التحديات، والهجمات المباشرة وغير المباشرة التي تحاك ضد تنمية اللغة العربية في المناهج والبرامج التعليمية، والسعي لعدم التمكين لها للاستعمال في المجالات الحيوية المتعددة، لمؤذن بخراب العمران وفساد الإنسان، خصوصا ما نشاهده اليوم من محاصرة لها باللهجات والدوارج، وكذا من قبل اللغات الأجنبية، التي أصبحت تحتكر مجال العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، ومن هنا صح ما ذهب إليه الفاسي الفهري حين جعل "أهم عامل مؤثر يحول دون تنمية اللغة العربية، وتبوؤها مكانة قوية في محيطها والمحيط الدولي العام، هو إتاحة الفرصة لانتشار العداء لها، والمواقف السلبية من استعمالها في مجالات حيوية متعددة، جراء الصراع الذي تذكيه أطراف عديدة، تستبدل اللغة الأجنبية أو العامية أو هما معا بها.. والنتيجة الحتمية لهذا العداء، أن تحول جزء كبير من مجهود المشتغلين بتنمية وتطوير اللغة العربية وفتح الأفاق الواعدة لها إلى موقع الدفاع عنها" (الفاسي، الفهري، 2016)

إن وضع الخطاب اللغوي القيمي اليوم، مهدد في وجوده داخل المدرسة المغربية، على الرغم من المكانة التي حظي بها في الدستور التربوي للمنظومة التربوية، وما رافقته من وثائق وبرامج، التي اعتبرت مدخل القيم مدخلا أساسيا، إلى جانب مدخل التربية على الاختيار، ومدخل الكفايات، عبر تأطير الحياة المدرسية بأربعة مجالات قيمية: قيم العقيدة الإسلامية، قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، قيم المواطنة، قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية. إلا أن الواقع المتردي الذي تعيشه المدرسة المغربية اليوم؛ في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والقيمية. التي يشهدها العالم، والتي يفترض فيها أن تكون ملاذا أخلاقيا، ومؤسسة للتنشئة التربوية والاجتماعية، ومحضنا قيما للمعاني النبيلة، وأن تعبر عن الهوية الحضارية للأمة، غير أننا "نجد أن هذا الواقع القيمي واللغوي للمنظومة التربوية المغربية؛ وباعتراف التقارير الوطنية والدولية مؤلم، بالنظر إلى إقرار الكل بالفشل الذريع لهذه المؤسسة التربوية في تعزيز السلوك المدني، وفي أداء مختلف الوظائف المنوطة أصلا بالمدرسة، على المستويات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والتربوية، حتى لقد عادت تنعت بالمدرسة الفاقدة للقيم والمنتجة للعنف، على نحو أضحى الوضع القيمي اللغوي ينذر بالخطر أمام سيادة العنف والغش والانحلال، وتعاطي المخدرات، وممارسة السلوكات المشينة. " الأمر الذي دفع بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين، أن يصدر جملة من المقترحات في تقريره الأخير،<sup>4</sup> والمتعلقة بالتربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، يمكن الرجوع إليه عبر موقعه الرسمي.

3. إشكالية لغة التدريس، وتدريس اللغة في المدرسة المغربية، وسؤال الإصلاح والتحرر والتبعية.

لا يختلف اثنان في كون اللغة العربية الفصحى "من اللغات العالمية التي حظيت بامتياز تاريخي وحضاري وديني، جعل منها لغة رسمية لكافة الدول العربية. ونظرا لكونها لغة للتدريس والإدارة والحياة العامة، طرحت منذ عقود خلت، مسائل وقضايا متعلقة بتدريس اللغة العربية للناشئة بشكل نظامي، وتزايد الوعي بأهمية جعلها من مصاف اللغات الحية العالمية، من حيث تدريسها ونشرها عبر العالم، ومن ثم ضرورة اعتماد مناهج عصرية، ووسائل أصبح يتيحها التقدم التكنولوجي، وثورة المعلومات" (ماجدولين، النهيبي، 2017). لذلك أقرها الدستور المغربي؛ لغة وطنية رسمية أولى<sup>5</sup>، على اعتبار أنها تشكل أهم روافد الهوية المغربية، الحاملة لقيمه والمعبرة عن حضارته وأصالته، ومن ثم لا يمكن بحال من الأحوال أن نعوضها بلهجة من اللهجات، أو دارجة من الدواجر؛ التي تفتقد لأبسط مرجعية علمية ولسانية.. ونسعى لنجعلها في مستواها، لكن بالمقابل لا ينبغي القول "بمنع استعمال لغات أخرى في التعليم، ولا سيما في مجالات البحث؛ بل يجب تقوية تعلم اللغات وإتقانها؛ لكن مع المحافظة على الوظيفة المحورية للغة الوطنية والرسمية، وإشراكها في كل أطوار التعليم. والتعدد اللغوي؛ لا يعني مطلقا مساواة اللغات الأجنبية، باللغة الوطنية المركزية" (الودغيري، عبد العلي 2016) وبالتالي، فإن من يدعي غير هذا الاختيار فهو إما جاهل أو راغب في تعميق تخلف المجتمع المغربي، وخلخلة المشهد اللغوي، خاصة في هذه الظرفية العصبية التي يشهدها العالم، والمتسمة بالحركة الزئبقية وبالعولمة؛ المتأسسة في المقام الأول على السبق المعرفي.

إن المتأمل في تاريخ إصلاحات التعليم<sup>6</sup> العديدة؟؟ وطريقة تناولها لمسألة لغة التدريس وتدريس اللغات، والتي كانت السمة الغالبة عليها هي الصراع بين تيارَي الفرنكفونية "الفرنسية" وثقافتها العلمانية، وتيار الهوية العربية الإسلامية "اللغة العربية" وثقافتها الإسلامية، "فلا تنتشر إحداها في قطاع حيوي

<sup>4</sup> تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رقم 17/1 حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي. يناير 2017.

<sup>5</sup> إلى جانب اللغة الأمازيغية التي تمت دسترتها، واعتبارها أيضا هي الأخرى، لغة وطنية رسمية، ينبغي أن تعطى لها مكانتها الاعتبارية، لما لها من تاريخ عريق، وارتباط وثيق بحضارة المغرب وهويته.



كالتعليم والإدارة، إلا سخرت الأخرى ما توفر لديها من وسائل الغلبة لطردها واحتلال موقعها. بينما اللغات الأمازيغية وثقافتها العتيقة فهي على الدوام سلم للحليف وشاكس لخصمه" (الأورغي، ص76) دون أخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للوطن، ودون الالتفات إلى الدساتير التي عرفها المغرب، والتي أجمعت على ترسيم العربية، واتفقت على عدم شرعية استعمال أية لغة أجنبية في التعليم أو غيره.

وعلى حد تعبير الخبير في مجال اللسانيات بالمغرب الأستاذ عبد العلي الودغيري، أن هذا الصراع المفتعل بقي مستمرا على مر العقود، فيخبو تارة ويشتعل أخرى، حسب الظروف والمناسبات؛ حيث عملت فرنسا على نهج سياسة خطاب التلميح وإحلال الدارجة محل العربية، لتكريس الاستعمار اللغوي الجديد، وإضعاف العربية، ولازالت سفينتنا تتلاعب بها الرياح والأمواج لم تتمكن بعد من الرسو على شاطئ الأمان. والسبب في نظره: "عدم تبلور إرادة سياسية حاسمة في موضوع اللغة". (الودغيري، عبد العلي 2016)

وهكذا صار مجال إصلاح السياسة اللغوية بالمدرسة المغربية محط نقاش مجتمعي، تعددت فيه الآراء والمواقف، وذلك بالنظر إلى الإشكالات<sup>7</sup> والقضايا الشائكة التي يثيرها، وفي مقدمتها قضية التعريب، التي لازالت تعرف نوعا من التخبط والخلل، ولازالت قاطرتها متوقفة، بمبررات واهية وغير معللة علميا، وقد كان لتوقيف مسلسل التعريب بشكل قسري، العديد من الانعكاسات السلبية<sup>8</sup>.

إن عدم اعتماد اللغة الوطنية المعيارية في التدريس، يضعنا أمام العديد من الأسئلة، من قبيل: هل هذه اللغة العربية ليست مؤهلة معياريا لأن تكون صالحة للتعليم؟ وهل وجود عدد من اللهجات القبلية المحلية أو اللغات الوطنية، والتي يستحيل استعمالها جميعا في التعليم والإدارة ونحوهما، يعني الاستغناء عن اللغة العربية؟ إلى أي حد يمكن التوفيق والتوافق على اختيار لغة واحدة منها لتقوم بالأدوار الحيوية في حياة الإنسان؟ ما خصوصيات السياسة اللغوية في منظومة التعليم بالمغرب؟ ماذا عن تدريس اللغات الأجنبية؟ ما علاقة الخيارات اللغوية بالرغبة في التحرر أم بتكريس واقع التبعية؟ إذا أمعن النظر في هذه الأسئلة الإشكالية وغيرها، فإننا سنجد؛ بقول إن اللغة العربية الفصحى لها من القدرة العلمية

<sup>7</sup> من بين الإشكالات التي يثيرها موضوع المسألة اللغوية في منظومة التعليم بالمغرب، والتي تحتاج إلى إجابات علمية حقيقية وصريحة ما يلي: ما خصوصيات السياسة اللغوية في منظومة التعليم بالمغرب؟ ماذا عن تدريس اللغات الأجنبية؟ ما علاقة الخيارات اللغوية بالرغبة في التحرر أم بتكريس واقع التبعية؟ ما أسباب الخلل الذي يعرفه الخطاب اللغوي القيمي بالمنظومة التربوية؟ وهل تخضع المسألة اللغوية في النظام التربوي المغربي لتصوير منهجي وهندسة بيداغوجية مضبوطة؟ هل عالجت الرؤية الاستراتيجية المسألة اللغوية تصورا وتنزيلا؟ ما جديد المسألة اللغوية من خلال القانون الإطار 51/17؟ هذه الأسئلة وغيرها تحتاج لنقاش علمي برامج التأهيل والتكوين والإعداد الجيد للمدرسين، وللبرامج والكتب المدرسية يتم وفق منهاج تعليمي مقرر ومفصل ودفتر تحملات والتزامات مضبوطة؟ كيف تربوي، وإلى دراسات أكاديمية متخصصة، بغية بناء تمثلات المواطن الصالح عن ذاته وعن العالم، وسعيا لتحقيق السيادة اللغوية التي لا تنفك عن السيادة الوطنية العامة.

<sup>8</sup> لقد أورد الأستاذ الودغيري في كتابيه: اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية (2013)، ولغة الأمة ولغة الأم (2014) بشكل مفصل تلك الانعكاسات يمكن الرجوع إليها بتفصيل.

والتواصلية وغيرها من القدرات، لتكون جسرا ممتدا بين الشعوب والثقافات، ووسيلة للتعامل والتبادل والبحث عن الفرص وقضاء المصالح.

والمتتبع لواقع المشهد اللغوي بالمنظومة التربوية المغربية، سيجد أن الذي يسود هو سيطرة مطلقة للفرنكفونية، على الرغم مما أشرنا إليه في الفقرة السابقة بخصوص وضعية اللغة الفرنسية الغير المصنفة، وموقعها المتدني ضمن قائمة اللغات الأكثر انتشارا وتداولاً في العالم، وعلى الرغم من هذا الوضع، تسعى الفرنكفونية بكل ما تمتلكه من قوة ووسائل، أن تقلص مجالات استعمال اللغة العربية من أجل إضعافها، وحمل المتعلمين على التحول من لغتهم الأم إلى اللغة الغازية، الأمر الذي يزيد من التشويش على فعل التواصل وحصول حالات عدم التفاهم، فتحكم هيمنتها في لباس جديد قديم، من خلال دورة جديدة من الاستعمار اللغوي- الثقافي، وما يشد الانتباه ويثير الاستغراب، أن هذا "العداء الذي تذكيه جهات أجنبية أصبح يلقي استجابة من جهات وأفراد داخل الوطن، تسهم في توسيعه وتبني ادعاءاته، عن وعي أو عن غير وعي، في غياب ردود فعل ناجعة وعصرية وواقعية، من طرف المؤسسات الثقافية والسياسية العربية والإسلامية، وفي جهل أو تجاهل للمعطيات التاريخية" (الفاسي، الفهري، 2016)، والهوية الحضارية للمجتمع المغربي، وجعله سجيناً أسيراً، لا يقوى على النهوض.

ويبقى السؤال الذي يثيره عالم اللسانيات بالمغرب الفاسي الفهري "أيهما أكبر كلفة: الخسارة الناتجة عن التخلي عن استعمال لغة دخيلة يصعب تعلمها في الحياة العامة؟ أم فقدان الكفاية اللغوية باللغة العربية بسبب الإصرار على استعمال تلك اللغة الدخيلة؟" يرجع بنا إلى ضرورة التجانس اللغوي، وإلى مقارنة حال بلدان كاليابان بأخرى كالبلدان الإفريقية. فنجد أن تعلم اللغات القصد منه تنمية اللغة الوطنية وتقويتها، وليس إلغاء اللغات الأجنبية، بل يتم الاحتفاظ بها أجنبية، دون طمس هوية اللغة الرسمية؛ والتي ينبغي أن تبقى لها استقلاليتها في ظل ثنائية لغوية تحترم الخصوصيات، ولا تثير إشكالات الغربة اللغوية، والصراع الثقافي المعرفي المتوحش، كما هو حاصل اليوم، بخصوص إشكالية لغة التدريس، وتدريس اللغات في المدرسة المغربية، التي تشهد "تعددات لسانية قاتلة ومهلكة ومتوحشة، تعمل على فصل الطفل عن هويته، فيقع فريسة أفكار معادية لكل ما هو وطني بدعوى مسايرة العصر. إن الخطر في الثنائية المصطنعة في التعليم، مع لغة أجنبية ينظر إليها المتعلم على أنها لغة التقدم والرفق الثقافي والعلمي، تكون نتائجه سلبية على هوية المتعلم، وطاقاته التعبيرية والإدراكية والنفسية، والخطر كذلك في محيط ثنائي اللغة مع امتيازات اجتماعية وتشغيلية واضحة للثنائيين، فتصبح اللغة الأجنبية مرجع الثقافة والرفق العلمي والتقني، والمقياس لكل ما هو من مرتبة عالية" (الفاسي الفهري، 1993)

إن التدريس باللغة الوطنية في المدرسة المغربية؛ معناه التعلم باللغة العربية الأم، فهي اللغة الأولى للطفل الذي ينشأ في بيئة لا تعرف تعددات لسانية قبل مرحلة التمدريس، ويتم توظيف لغته الأم في جميع



مراحل تعلمه، بعدما يكون قد اكتسب مناعة وحصانة ضد كل أشكال الازدواج اللغوي المتوحش، فتحصل بذلك نتائج ايجابية تكون مردوديتها أعلى، وعطاء أكبر، وتكون الاستجابة للتعلم والقابلية باللغة الأم عند الطفل أكثر قبولا ويسرا، مما لو وظفت فيه لغة أجنبية، ويضيف الأستاذ الودغيري مزايا أخرى كثيرة يحققها استعمال اللغة الوطنية في التدريس، "كالاستقرار الثقافي واللغوي والفكري، الذي ينبني عليه بالضرورة تحرر اقتصادي وسياسي، والتصالح مع الذات والهوية والتاريخ والحضارة التي ننتمي إليها، وإنجاح التنمية الشاملة التي تأكد من كل وجه صحيح ورأي ثاقب خبير؛ أنها لا يمكن أن تتحقق موضوعيا وعلميا باستعمال لغات أجنبية، وتوفير الأمن اللغوي الذي يجنب البلاد الصراعات الاجتماعية الداخلية، التي لا يستفيد منها سوى المتربصين بالمصلحة الوطنية العليا، ومصلحة الأمة العربية الإسلامية جمعاء، والصراعات اللغوية والثقافية، عادة تؤدي إلى صراعات عرقية وطائفية، وفي ذلك الهلاك الذي لا مناص منه." (الودغيري عبد العلي وآخرون ، 2016)

4. الخطاب اللغوي القيمي وفلسفته من خلال الوثائق المنهاجية، وإشكالية الازدواجية في المرجعية. "القانون-الإطار 17-51 نموذجا"

يحظى موضوع القيم الأخلاقية، في المنهاج التربوي المغربي باهتمام كبير؛ حيث جعل مدخل التربية على القيم، أحد المداخل التي تتأسس عليها فلسفته، ومن جملة القيم التي تضمنها هذا المدخل؛ قيم العقيدة الإسلامية، وقيم التربية على المواطنة، وقيم حقوق الإنسان الكونية، وإذا ما نظرنا إلى ما تم التنصيص عليه في الوثائق المنهاجية التي توطر السياسة التربوية للمنظومة؛ والمتمثلة في: الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والكتاب الأبيض، والرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار 17-51، والكتب المدرسية باعتبارها أدوات لتصريف المنهاج، وأيضا التوجيهات التربوية، والأطر المرجعية لكل مادة، فإننا سنكون أمام إشكالية التوفيق بين التنظير المنهاجي البيداغوجي، وبين النقل الديداكتيكي للخطاب اللغوي القيمي من خلال الممارسة الصفية، فكيف يتم ذلك؟

#### 1.4 الخطاب اللغوي القيمي في القانون الإطار 17-51<sup>9</sup> وإشكالية الازدواجية في المرجعية.

<sup>9</sup> صادق عليه مجلس الوزراء، بتاريخ 20 غشت 2018، استنادا إلى مقتضيات دستور المملكة وإلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها وتفعيلا لتوصية الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030 - 2015 والداعية إلى تحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون - إطار يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته ؛ وحيث إن جوهر هذا القانون- الإطار يكمن في إرساء مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة للجميع من جهة أخرى، بغية تحقيق الهدف الأعلى المتمثل في الارتقاء بالفرد وتقديم المجتمع، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من الرافعات أهمها: -تعميم تعليم دامج وتضامني لفائدة جميع الأطفال دون تمييز؛

-جعل التعليم الأولي إلزاميا بالنسبة للدولة والأسر؛

-ضمان الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة..

وحيث إن ضمان تعليم ذي جودة للجميع يستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من أهمها:

يعكس الخطاب اللغوي القيمي كل صور ومشاهد الانتماء الحضاري والهوياتي، التي تؤسس شخصية المتعلم في كل أبعادها ومقوماتها، الفكرية والوجدانية والتاريخية، والحضارية والأخلاقية الخ، وبالتالي يصعب أن نجرد الخطاب اللغوي القيمي من مقصديته، وعن كل وظائفه، وأن نجعله أداة للتواصل فقط، لأن امتلاك المستقبل، وبناء أمثل للمواطن الصالح، واثبات الهوية والترجمة عن الفكر، له ارتباط مباشر بمدى قوة الخطاب اللغوي القيمي ورقيه، لأن أغلب الصراعات البشرية اليوم، هي بالدرجة الأولى صراعات لغوية قيمية، فغلبة خطاب لغوي قيمي على آخر هو من غلبة أهله.

إن الخطاب اللغوي القيمي باعتباره شكلا من أشكال التعبير الثقافي، ليس فقط أداة للتواصل والتعليم، وتنقل التجارب والمعارف، بل هو أساس الوجود البشري وعامل هام في تمكين الأفراد والشعوب من التعبير عن أفكارهم وأخلاقهم، ومن تمثل هويتهم بكل أشكالها وأبعادها ومستوياتها النفسية والسوسيولوجية والحضارية الشاملة، لذلك ليس غريبا أن يثير الخطاب اللغوي القيمي في القانون الإطار 51-17، العديد من الإشكالات المتجددة، وأن يحتل مكان الصدارة في فلسفته الناظمة له، ذلك أن اختيار لغة التدريس فيه إشارة إلى الاختيار الحضاري والقيمي والهوياتي للمستقبل الاستراتيجي للمجتمع، ومن تم حرص القانون الإطار في الهندسة اللغوية المعتمدة أن يحدد "عناصر السياسة اللغوية المتبعة في مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها. وبناء على ذلك، يجب أن تركز الهندسة اللغوية المعتمدة في المناهج والبرامج والتكوينات المختلفة على المبادئ التالية: إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي" (قانون - إطار رقم 51.17، 2018) وبناء شخصيته بشكل متكامل بكل أبعادها ومرجعياتها وآفاقها. فالمتعلم المغربي منذ بداية مشواره الدراسي، يجد نفسه أمام خطاب لغوي قيمي فيسيقي متعدد ومتنوع، حسب ما تم التنصيص عليه به في مواد قانون الإطار، وعلى سبيل الذكر؛ "تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية ولا سيما في التخصصات العلمية والتقنية، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص؛

-اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، وتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيда مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء؛

- تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير؛ - مراجعة المقاربات والبرامج والمناهج البيداغوجية؛ - اعتماد التعددية والتناوب اللغوي؛ - اعتماد نموذج بيداغوجي موجه نحو الذكاء، يطور الحس النقدي وينمي الانفتاح والابتكار ويربي على المواطنة والقيم الكونية.

-إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة تهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا، متقنا للغتين العربية والأمازيغية، وامتكنا من لغتين أجنبيتين على الأقل؛

-إعمال مبدأ التناوب اللغوي في التدريس كما هو منصوص عليه في المادة 2.

-العمل على تهيئة المتعلمين من أجل تمكينهم من إتقان اللغات الأجنبية في سن مبكرة، وتأهيلهم قصد التملك الوظيفي لهذه اللغات، وذلك خلال أجل أقصاه ست سنوات، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون- الإطار حيز التنفيذ". (قانون - إطار رقم 51.17، 2018) أمام هذا الوضع يقع المتعلم حقيقة في نهاية المطاف، في نوع من الاضطراب والغموض، فلا هو حافظ على خصوصيته اللغوية والقيمية ونماها، ولا هو انفتح على الكونية اللغوية القيمية وتفاعل معها واستفاد منها، فيصير فاقدا للبوصلة، خاصة وأن دستور المملكة التربوي تبنى سياسة لغوية سماها منفتحة ومتفاعلة مع بعض اللغات، كما تمت الإشارة إلى ذلك في محور سابق، فإلى جانب اللغة العربية الرسمية، تم إدخال بالأمازيغية في المنظومة التربوية، كما نجد اللغات الفرنسية والانجليزية والاسبانية والايطالية والألمانية، وهذا الوضع اعتقد هو خاص بالنظام التربوي المغربي، وليس لغيره من الأنظمة التربوية في العالم، وما سيزيد الأمر تعقيدا، وسيثير نقاشا مجتمعيًا حيويًا قويًا، ينم عن نضج الوعي بشكل غير مسبق، انسجامًا مع الثورة الإعلامية والتكنولوجية، هو عندما قررت الوزارة الوصية التراجع عن تعريب المواد العلمية لصالح اللغة الفرنسية، من خلال "تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية ولا سيما في التخصصات العلمية والتقنية، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص؛" (قانون - إطار رقم 51.17، 2018) وفي هذا مخالفة صريحة لبنود الدستور، والتي تنص على رسمية اللغتين الوطنيتين: اللغة العربية واللغة بالأمازيغية، ولمبدأ "التعريب" الذي يعتبر من المبادئ الأربعة التي أعلن عنها بعد الاستقلال، والذي لم يحسم أمره بعد. وكما هو معلوم أن تحقيق سيادة الخطاب اللغوي القيمي، هو رهين بتحقيق السيادة الوطنية العامة على اعتباره جزء لا يتجزأ عنها، إذا فما جديد الخطاب اللغوي القيمي، من خلال القانون الاطار 51/17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؟

وقانون الاطار 51/17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لا يمكن أن نفصل فلسفته النظرية، عن الإطار المرجعي للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030، والتي هي نفسها استمرار لتنزيل مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولأنه يمثل السند المرجعي لها، وقد عرض القانون الإطار العديد من القضايا، من أبرزها قضية المحددات المرجعية للعلاقات التربوية، وتنظيم مهنة التدريس، ومسألة الحكامة والتمويل والسياسات اللغوية، والتي لها ارتباط بموضوع دراستنا، ومن أجل بناء الإنسان وتحسين المستقبل، وبالباعد عن النظرة التسليعية المادية والتشبيئية للفعل والفاعل التربوي معًا، وجب الحسم في الاختيار اللغوي القيمي، والذي من خلال وثيقة

قانون الإطار، قد حسم الاختيار لصالح الفرنسية في الابتدائي منذ السنة الأولى، ولصالح التراجع عن تعريب المواد العلمية، ومع إقرار البكالوريا خيار فرنسية، مازال التناول للقضية اللغوية القيمية حبيس التناول التقني الوظيفي المرتبط بالآخر، وكما أشرت في مبحث سابق أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل فقط، وإنما هي حاملة للفكر والهوية والمعبرة عن المشاعر الأخلاق والقيم، وفي منهاج مادة التربية الإسلامية هي الحاملة للدين والمعبرة عن كلام رب العالمين، فنجد إذا في وثيقة قانون الإطار تعويم لمسألة الخطاب اللغوي القيمي، وسط مفاهيم من قبيل التناوب اللغوي والذي عرفته وثيقة قانون الإطار بكونه: "مقاربة بيداغوجية وخيار تربوي متدرج، يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها، أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية" (قانون - إطار رقم 51.17، 2018)

##### 5. على سبيل الختم

حاولت هذه الورقة البحثية أن تثير العديد من الأسئلة الكبرى، والإشكالات المرتبطة بفلسفة الخطاب اللغوي القيمي بالمدرسة المغربية، وأن تجيب عن بعضها إجابة علمية، من شأنها أن تغني النقاش العلمي الجاد، خصوصا وأن الاهتمام بالخطاب اللغوي القيمي هو اهتمام بالإنسان وبفكره وهويته وبأخلاقه، وإهمال الخطاب اللغوي القيمي، هو في حد ذاته إهمال لهوية وجوهر هذا الإنسان ولقيم المواطنة لديه، وإعلان مبكر عن فشل وتوقف عجلة التنمية الحقيقية، في كل مجالات الحياة. لذلك فأى لغة، تتطور وتزدهر وترقى بحياة فكر أصحابها الذين يتكلمون بها، وتزدهر وتنمو بازدهار العلوم والمعارف، والفنون والآداب والثقافات والصناعات، لأن اللغة هي وعاء للفكر كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتعبير عن المواقف والاتجاهات، فإذا سادت اللغة سادت القيم الأخلاقية، وساد أهلها؛ وسادت حضارتهم وهويتهم، ومن ثم يمكن القول بأن اللغة جزء لا يتجزأ من الهوية، والحفاظ على اللغة، هو حفاظ على هذه الهوية، فلا بد إذا من رؤية استراتيجية حقيقية، وإغماس لغوي مبكر، يروم تعليما فعالا ومجددا، وبلغة جذابة ووظيفية. وبسياسات لغوية راشدة ترقى بقيم المجتمع المغربي، وبسلوك أفرادها حسا ومعنى.

لائحة المراجع

1. الفهري الفاسي، عبد القادر، اللغة والبيئة، الرباط، منشورات الزمن، 2003، العدد 38، ط1، ص، 18-19.
2. الودغيري عبد العلي، لغة الخطاب الاعلامي بين الفصحى والعامية، في اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط1، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2011م
3. المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرباط، يناير 2000، ص1.
4. المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرباط، يناير 2017، ص16 وما بعدها.
5. المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتكوين والبحث العلمي، القانون الاطار 51/17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الرباط، 2018م.
6. الاورغي، محمد، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 36، ط1، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002م، ص76.
7. الفران محمد، اللغة العربية في الإدارة المغربية بين الاكراهات والتطلعات، في اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط1، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2011م
8. النهبي ماجدولين، التعليم البكر للغة العربية من وجهة نظر لسانية تعليم اللغة العربية والتعلم المتعدد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب، الرباط، 2018م.
9. النهبي ماجدولين، "تدريس اللغة العربية وجديد النقل الديدكياكي" صوت-صرف-معجم-، مطابع الرباط نت/ط، 2017م.
10. الفهري الفاسي، عبد القادر، السياسة اللغوية بالمغرب، الرباط، ط1، 2016.
11. بو نعمان، سلمان، النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكوفوني" في نقد الاستعمار اللغوي الجديد حالة المغرب، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، 2014، الطبعة الأولى.